"أثر حقوق المساهمين على إيراد الخدمات المصرفية"

حالة دراسية من المصارف العراقية التجارية الخاصة

"The Impact of Shareholders Rights on Revenues of Banking Services"

Case Study from Iraqi private Banks

الباحث علي حسين نوري بني لام

كلية دجلة الجامعة / قسم العلوم المالية و المصرفية

الملخص

استهدف البحث قياس نوع واتجاه العلاقة بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة التي تم اختيارها أسلوب العينة العنقودية، وكان المصرفان المنتخبان هما : المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، وبعد أجراء عملية التحليل الكمي لبيانات المصرفين، تم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة بين إجمالي حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية، وتوصل البحث إلى استنتاج مفاده أن القطاع المصرفي العراقي يعاني من اختلالات في هيكل التمويل، إذ فرض البنك المركزي العراقي على المصارف أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها بصورة مستمرة وبطريقة لا تعكس تطوراً طبيعياً لها، فضلاً عن عدم قيام المصرف باحتجاز الأرباح خلال مدة البحث ولأسباب مجهولة، وقوبلت بتوصية نصت على قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسب للزيادة في رؤوس أموال المصارف العراقية معتمداً على نتائج أعمالها، والاستغناء عن النهج الحالي بفرض زيادة مقطوعة على كل المصارف.

الكلمات الدالة : حقوق المساهمين، رأس المال، الأرباح المحتجزة، الإحتياطيات، إيراد الخدمات المصرفية

Abstract

The research aimed to measure the type and direction of the relationship between shareholders rights and the revenues of banking services for a sample of Iraqi private commercial banks, which were selected in the style of the cluster sample. The two banks elected were: the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development, and the Kurdistan International Bank for Investment and Development. After the process of quantitative analysis for the data of the two banks was accepted The null hypothesis in the absence of a relationship between total shareholders' rights and revenues of banking services, and reached the conclusion that the Iraqi banking sector suffers from imbalances in the structure of funding, as the Central Bank of Iraq to the bank to increase their capital In a manner that does not reflect the normal development of it, as well as the failure of the bank to hold profits during the period under investigation and for unknown reasons, and met the recommendation provided for the establishment of the Central Bank of Iraq to determine the rates of increase in capital of Iraqi banks based on the results of its work, To dispense with the current approach by imposing an increase cut off all banks.

Keywords: shareholders rights, capital, reserved profits, revenues of banking services

مقدمة البحث

لمصادر التمويل الممتلك (حقوق المساهمين) في القطاع المصرفي خصوصية عن باقي القطاعات الاقتصادية، إذ أن وظيفة حقوق المساهمين في القطاع الصناعي هي شراء جميع الموجودات (الثابتة والمتداولة) الضرورية للعملية الإنتاجية، أما في القطاع المصرفي فإن وظيفة حقوق المساهمين المصرفية هي حماية المودعين.

لذلك فإنه كلما ازدادت حقوق المساهمين المصرفية ازدادت قدرة المصرف على حماية مودعيه وهذا من شأنه أن يعطي صورة ذهنية طيبة عن المصرف، تسهم في زيادة عدد الزبائن واقبالهم على التعامل مع المصرف وتقبل الخدمات المقدمة منه، وبما سيؤدي إلى زيادة إيراد الخدمات المصرفية، أي أن أثر حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية هو أثر ذو اتجاه موجب.

وإذ يعد من بديهيات الصناعة المصرفية أن إيراد العمليات المصرفية وإيراد النشاط الاستثماري يعتمدان على الودائع، في حين أن إيراد الخدمات المصرفية يعتمد على تقبل الجمهور للخدمات المصرفية، وثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، والبيئة التي يمارس بها المصرف نشاطه.

وبما أن القطاع المصرفي العراقي وبعد عام ٢٠٠٣ عاش في بيئة تتسم بعدم الاستقرار وهي بيئة أزمات مستمرة، مما انعكست على جميع أنشطة المصارف ومنها حقوق المساهمين والخدمات المصرفية، وكنتيجة للاوضاع السياسية والامنية المتردية، شهد القطاع المصرفي العراقي عزوفاً من الجمهور عن تقبل الخدمات المصرفية ومما زاد الفجوة بين الجمهور والقطاع المصرفي تعثر بعض المصارف العراقية التجارية الخاصة في هذه الفترة، وكان سبب هذا التعثر هو عدم كفاية رؤوس أموال المصارف المتعثرة كمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ومصرف البصرة الدولي للاستثمار، مما دعى البنك المركزي العراقي إلى الطلب من المصارف العراقية التجارية الخاصة زيادة رؤوس أموالها لتجنب الأزمات والتعثر وهو ما سوف ينعكس على زيادة إيراد الخدمات المصرفية.

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من مشاكل عدة، لعل أولها ضعف الوعي المصرفي وعزوف الجمهور عن التعامل مع المصارف، وهذا ما تعكسه الكثافة المصرفية في العراق إذ بلغت مصرفاً واحداً لكل (٤٦٦٣٢) شخصاً وهي نسبة منخفضة جداً بالقياس مع النسبة المعيارية والبالغة مصرفا لكل (١٠٠٠٠) شخص، وثانيها انخفاض حقوق المساهمين في المصارف العراقية التجارية الخاصة، إذ بلغت رؤوس أموال المصارف لغاية ٢٠١٣/١٠/١٨ (٢٥٠ مليار دينار عراقي) أي ما يعادل (٢٠٠ مليون دولار امريكي) تقريباً وهو رقم منخفض بالمقارنة مع رؤوس أموال المصارف في الدول المجاورة في أقل تقدير.

وهذان العاملان يعدان الركيزة الأساسية لنشاط الخدمات المصرفية، إذ أن الوعي المصرفي يجعل المجتمع يتجه إلى استخدام الخدمات المصرفية ويحث المصارف على تقديم أنواع جديدة من هذه الخدمات، أما حقوق المساهمين المصرفية فهي التي تعكس الصورة عن الملاءة المالية للمصرف وتمنح الزبائن الثقة في قبول الخدمات المقدمة من المصرف التي بدورها سوف تحقق إيرادات، لذلك فإن مشكلة البحث يمكن تلخيصها بالتساؤل الأتي :

هل تؤثر حقوق المساهمين للمصارف العراقية التجارية الخاصة في إيراد الخدمات المصرفية ؟

أهمية البحث

إن ابرز ما ميز هذا البحث هو ربطه بين متغيريين أساسيين في النشاط المصرفي، وهما حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية، ولم يكتفي البحث بقياس أثر إجمالي حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية وتعداه إلى القياس الكمي لأثر مكونات حقوق المساهمين (رأس المال، الأرباح المحتجزة، الإحتياطيات) في إيراد الخدمات المصرفية، أن هذا النوع من القياس له أهمية كبيرة إذ أنه يمكن أن يعطي مؤشرات فعلية عن الأداء فهو انعكاس لواقع النشاط المصرفي، فضلاً عن أن الباحث لم يتمكن من إيجاد دراسة تناولت موضوع البحث في البيئة المصرفية العراقية.

أهداف البحث

يمكن أن نلخص أهداف البحث بالأتي :

(١) قياس نوع واتجاه العلاقة بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية.

(٢) بناء إطار نظري لموضوع البحث بحيث يكون مدخلاً للدراسة العملية.

(٣) الوقوف على نقاط الضعف في عمل المصارف العراقية التجارية الخاصة أن وجدت.

(٤) تحليل واقع متغيرات البحث خلال مدة البحث للمصارف العراقية التجارية الخاصة عينة البحث.

الإطار النظري ودراسات سابقة والفجوة البحثية

أولاً . الإطار النظري

١ . مفهوم حقوق المساهمين وتعريفه :

يعد مفهوم المال أو رأس المال بحسب ((ابن الاثير)) كل ما يملك من (الذهب والفضة) ثم اطلق على كل المقتنيات، فالمال لغة ما ملكه الانسان من جميع الاشياء (حسن، ١٩٩٩ :١٣٥).

أما بالنسبة للاقتصاد التقليدي فقد كان ((ادم سمث)) أول من افسح لرأس المال مكاناً بين عوامل الإنتاج وحدد معناه، وقد استعمل هذا المصطلح كثير من الكتاب من أصحاب مدرسة الفكر الاقتصادي، ولكنهم في الاغلب يريدون به النقود التي تقترض بفائدة، ولا يزال رأس المال بهذا المعنى عند رجال الاعمال ويطلقونه على النقود، أو ما يقوم مقامها مثل الأوراق المالية وقد اتسع بعدها معنى رأس المال فأصبح يراد به الثروة التي تحقق لصاحبه داخلاً (المزوري، ٢٠٠٥ :٤)، ومن المتفق عليه أن هناك مفهومين لرأس المال احدهما رأس المال المدفوع، وثانيهما يتسع ليشمل جميع الحقوق المعلنة وغير المعلنة (حقوق المساهمين)، ومفهوم حقوق المساهمين يشتمل على رأس المال والإحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويمكن تعريف حقوق المساهمين عموما بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة (عمر، ١٩٩٦ :١٧).

وتعرف حقوق المساهمين بأنها جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروحاً منها المطلوبات (الزبيدي، ٢٠٠٤ :٤١٦)، ويمكن أن نعرف حقوق المساهمين في المصارف بأنه رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والإحتياطيات أي أنها جميع مصادر التمويل الممتلك.

٢ . أهمية حقوق المساهمين المصرفية :

تلعب حقوق المساهمين المصرفية دوراً مهما في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الانظمة المصرفية بشكل عام، إذ أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسائر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف أو أن تطال أموال المودعين، فالمصارف تعمل في بيئة ذات درجة عالية من عدم التأكد الآمر الذي ينشأ عنه تعريضها لمخاطر عدة تشمل المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية (حسن، ١٩٩٩ :١٣٨).

ويختلف دور حقوق المساهمين في المنشأت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشأت المصرفية، حيث تنصب المهمة الأساسية في المنشأت غير المصرفية (المنشأت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، وتنعكس هذه الصورة بالنسبة لدور حقوق المساهمين في المنشأت المصرفية، إذ تشكل حقوق المساهمين خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين تجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور حقوق المساهمين في تمويل شراء الموجودات الثابتة ثانوياً، ولذلك يفترض في حقوق المساهمين المصرفية أن يكون مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف به عند الحاجة (الشماع، ١٩٩٠ :١٠٠).

وإذ أن المصرف لا يتعامل بأمواله الخاصة وأنما بأموال المودعين، لذلك لا يتم الاحتياج إلى الأموال الخاصة بالقدر نفسه الذي يحتاجه المشروع التجاري أو الصناعي، وحيث أنه في المنظمات الصناعية يتم استثمار الجزء الأكبر من حقوق المساهمين في الموجودات المادية الإنتاجية التي تشكل القوة الإيرادية للشركة، وهو ما يختلف عن المتبع في المصارف التجارية، فزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة لا يعني زيادة القوة الإيرادية للمصارف الآمر الذي قد يترتب عليه تخفيض الربحية، لذلك فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصارف هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة حقوق المساهمين إلى التوظيف في عمليات الاقراض والتسليف والا فإن قدماء المساهمين سيقاومون أي اتجاه لزيادة رأس المال (حنفي وقريقاص، ٢٠٠٠ :١٣٦)، فزيادة حقوق المساهمين بهذه الطريقة (إصدار أسهم جديدة) يعني زيادة عدد مالكي الأسهم الجدد مما يؤدي إلى ضعف مالكي الأسهم القائمين في التحكم بعمليات المصرف (Reed&Gill, 1989 :106)، ومن ناحية أخرى فإن الأرباح سوف توزع على عدد أكبر من الملاك ومن ثم يقل نصيب السهم الواحد من الأرباح (هندي، ١٩٨٩ :١٠٣)، هذا وأن توسع حقوق المساهمين يفيد في دعم مركز المصرف فيتيح فرصة أكبر للاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة (رمضان وجودة، ٢٠٠٣ :٨١).

٣ . وظائف حقوق المساهمين المصرفية :

أ . المساعدة على تنظيم المصرف وتمكينه من شراء الاراضي والمباني والاثاث، فضلاً عن استخدام حقوق المساهمين في نشاطات المصرف المختلفة.

ب . زياده ثقة الزبائن بالمصرف، وتزداد هذه الثقة من خلال تلبية طلبات الزبائن في أوقات الركود الاقتصادي.

ت . تقديم الأموال لنمو المصرف وتطوير انشطته الجديدة وبرامجه (Rose, 1991 :471).

ث . زيادة قدرة المصرف على استيعاب الخسائر، أي امتصاص الخسائر التشغيلية، إذ أن حقوق المساهمين تعد عنصراً حيوياً من عناصر توفير الحماية للمودعين من أي خسائر قد تحدث نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

ج . إن لحقوق المساهمين وظيفة تشغيلية، إذ أن البنوك المركزية لن تمنح ترخيص ممارسة المهنة لأي مصرف مالم يتوفر لدى هذا المصرف حد ادنى من رأس المال كشرط لإجازة الممارسة، كما أن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها وسلفياتها (العلاق، ٢٠٠١ :١٤٠).

ح . تمثيل المالكين في إدارة المصارف، وذلك لأن مصدر رأس المال هو الذي يحدد تعيين أو انتخاب مجلس الإدارة.

خ . حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين (السعودي، ١٩٩٩ :١٤٠).

د . تعمل حقوق المساهمين كقيد تنظيمي على التوسع غير المبرر للموجودات، إذ تعمل على تنظيم القروض والاستثمارات المصرفية لأن انشطة الاقراض والاستثمار للمصارف مقيدة بمقدار رأس المال الممتلك (المزوري، ٢٠٠٥ :١١).

٤ . مكونات حقوق المساهمين المصرفية :

وتتكون حقوق المساهمين من المكونات الأساسية الأتية :

أ . رأس المال المدفوع : يعد المصرف شركة، ولكل شركة رأس مال محدد، وهو مقدار الأموال التي يتشارك فيها المساهمون في المصارف، وقد يكون هؤلاء المساهمون اشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، ويمثل رأس المال المدفوع مجموع الأسهم المكتتب بها مضروباً في قيمة الأسهم الأسمية، والسهم الواحد هو أداة تمثل حصة في حق مالي (الرفيعي وبني لام، ٢٠١٦ :٧٣).

ويعد رأس المال المدفوع جزءاً من المتطلبات المفروضة على المصارف من السلطات الرقابية ويقوم بدفعه المساهمون (العلاق، ٢٠٠١ :١٣٩)، ويمثل هذا المصدر نسبة قليلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من كل المصادر (الأموال الممتلكة و الأموال المقترضة)، ورغم ذلك فإنه يسهم في خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف وبالخصوص أصحابه المودعين، إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الاصول التي يستثمر المصارف بها أمواله (رمضان وجودة، ٢٠٠٣ : ٥٣).

ب . الأرباح المحتجزة : تعد مصدراً مهما من مصادر التمويل الذاتية، وتعرف على أنها جزء من حقوق المساهمين الذي يستمده المصرف من ممارسة عملياته المربحة (الرفيعي وبني لام، ٢٠١٦ :٧٥).

وهي الأرباح غير الموزعة التي تمثل العائد الصافي للمصرف، المحتجزة بدلاً من أن تدفعها للمساهمين (Rose, 1991: 445). وتعد احد مصادر التمويل بالملكية وتقل تكلفتها عن تكلفة إصدار الأسهم العادية (العامري، ٢٠٠١ :١١).

وتحتجز الأرباح للأسباب الأتية :

(١) وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً، ويمكن للمساهمين من خلالها تحقق بعض المزايا الضريبية من خلال احتجاز الأرباح، إذ لا يقوم المساهمون بدفع ضرائب عن الأرباح الرأسمالية، وبحسب بعض القوانين المالية المنظمة للنشاط الاستثماري، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية (رمضان وجودة، ٢٠٠٣ :٥٤)

(٢) زيادة صافية للقوة الاستثمارية للنظام المصرفي ككل لكونها لا تخضع لمتطلبات الإحتياطي القانوني (هندي ١٩٩٤ : ٨٧)، ومن ناحية اخرى فإن الأرباح المحتجزة تعني أن لدى المصرف استثمارات حققت ارباحاً، وسوف تنتج عنها أرباح في المستقبل (العامري، ٢٠٠١ ،١١). وينظر البعض إلى الأرباح المحتجزة على أنها استثمار إضافي إجباري من المساهمين، يساعد في تحقق أهداف المصرف وتحسين موقفه المالي (السعودي، ١٩٩٩ :٤٧).

ت . الإحتياطيات : تقتطع الإحتياطيات من نصيب المساهمين وتتكون من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف (الرفيعي وبني لام، ٢٠١٦ :٧٤)، وتفادياً لإظهار حجم الأرباح المحتجزة في حساب واحد، ظهرت عدة تسميات في المحاسبة ولأنواع مختلفة من الإحتياطيات، فيوجد إحتياطي عام و قانوني وإحتياطيات الطوارئ وغيرها من الاشياء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع، ويكون المصرف أي إحتياطي عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو نتيجة لذلك ملك للمساهمين، وتعد الإحتياطيات باشكالها المختلفة مصدراً من مصادر التمويل الداخلية وأنها (الإحتياطيات) جزء من حقوق المساهمين، أي أنه كلما زادت الإحتياطيات زاد ضمان المودعين في المصرف (عبد الفتاح، ١٩٩٤ :٥٧).

ويجب عدم المغالاة في احتجاز الإحتياطيات والا أصبح العائد على حقوق المساهمين غير مجزٍ للمساهمين في استثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات (رمضان وجودة، ٢٠٠٣ :٥٤).

٥ . الخدمة المصرفية مفهومها و تعريفها :

لا يختلف مفهوم الخدمة المصرفية كثيراً عن مفهوم الخدمة في المنشأت غير المصرفية، إذ أنها عمل أو نشاط يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد والمنظمات، وأن مستوى الاشباع للمستفيد يرتبط بمستوى أداء الأفراد والمنظمات وذلك بسبب عدم ملموسية هذا العمل أو النشاط، وأن هذا الخدمة قد يرتبط تقديمها بمنتج أو لا يرتبط، ومن هذا نجد أن الخدمة المصرفية تتمثل بكونها عملاً أو نشاطاً يقدم إلى المستفيد من المصارف وأن تقديم هذه الخدمات قد يرتبط أو لا يرتبط بسلعة كالآلات التي تساعد في سرعة انجاز الخدمة (الصميدعي ويوسف، ٢٠٠٥ :٨٣). ويحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين أساسين

: المفهوم التسويقي إذ أنها مصدر لاشباع رغبات وحاجات الزبائن، والمفهوم المنفعي ويتمثل في مجموعة المنافع التي يستهدف الزبائن تحقيقها من جراء استخدامهم للخدمة المصرفية (الصرن، ٢٠٠٨ :٢٧٢).

وتعرف الخدمة المصرفية على أنها مجموع العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة المدركة من الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدراً لاشباع حاجاتهم المالية الحالية والمستقبلية، ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة (صبيح، ٢٠٠٩ :٣).

أما المنتج المصرفي فيقصد به خدمة أو مجموعة من الخدمات غالبا ما تقدم إلى زبون واحد من مصرف واحد، وغالباً ما تستهدف أو توجه إلى سوق معينة، فالحساب الجاري للعميل والخدمات الإضافية الملحقة به تمثل منتجاً منفرداً، لأن الزبون في الغالب لا يشتري جوانب مختلفة من هذه الحزمة من مصارف مختلفة (احمد، ٢٠٠١ :٧١).

٦ . خصائص الخدمة المصرفية :

ينبغي معرفة إن هناك أربع خصائص أساسية لأي خدمة وهي "اللا ملموسية، عدم إمكانية فصل الخدمة، تباين الخدمة، سرعة التلف" ويمكن ابراز هذه الخصائص واسقاطها على الخدمة المصرفية باعتبارها في نهاية المطاف خدمة كالأتي :

أ . اللا ملموسية : إن الخدمات المصرفية وباستثناء حالات معينة، تلبي حاجه عامة وليس حاجة محددة بعينها، فالمنافع المحددة المتتالية من الخدمات المصرفية لا تظهر للعيان بوضوح، وعليه فإن المصارف تبذل جهوداً كبيرة لايصال رسالتها إلى جمهور الزبائن القائمين والمحتملين، معتمدة بذلك على أساليب الاتصال المختلفة التي تضمن اعلى درجات الاقناع المستند اصلاً إلى رسم صورة طيبة عن المصرف في اذهان الزبائن، وتقديم خدمات متميزة وجذابة (احمد، ٢٠٠١ :٤٣).

ونعني هنا باللا ملموسية أن الخدمة المصرفية لا يمكن رؤيتها، أو تذوقها، أو الاحساس بها، أو سماعها، قبل شرائها لذلك فإن مهمة المقدم للخدمة هي جعلها ملموسة بطريقة أو أخرى (البكري والرحومي، ٢٠٠٨ :٧٨).

وإن عدم ملموسية الخدمة المصرفية تجعل منها غير قابلة لعملية الجرد، أو التخزين بغرض مواجهة أوقات ارتفاع الطلب، ومن ثم على طالب الخدمة الانتظار للحصول على خدمته من محل الطلب، لذلك فمن الناحية العملية، فإن اشباع واستهلاك الخدمة يحدثان في الوقت نفسه، لذلك يصعب علينا معاينتها (هواري، ٢٠٠٥ :٢٠).

ومن ابرز الانعكاسات والمضامين لكون الخدمة المصرفية غير ملموسة، أن المصارف غير مهتمة بنشاطات التخزين والنقل والرقابة على التخزين وغيرها من النشاطات المرتبطة اصلاً بالسلع الملموسة (احمد، ٢٠٠١ :٤٤).

ب . عدم إمكانية فصل الخدمة : التي تسمى أيضاً بخاصية التكاملية، إذ لا يمكن فصل الخدمة عن مقدميها، سواء كان المقدم شخصاً أو آله، ولأن الخدمة المصرفية تنتج وتوزع في آن واحد، فإن اهتمام المصرف ينصب عادة في بوتقة خلق وتكوين المنفعة المكانية والزمانية، وبمعنى توفير الخدمات المصرفية في المكان والزمان المناسبين (البكري والرحومي، ٢٠٠٨ :٧٨).

لذلك فمن الضروري أن ينتهج المصرف سياسة البيع المباشر لكونها القناة التوزيعية الأكثر ملاءمة لتسويق الخدمات المصرفية، ونجد أن المصارف تبذل جهودا جيدة للتغلب على خاصية التلازمية أو التكاملية (احمد، ٢٠٠١ :٤٤).

ت . تباين الخدمة : أن نوعية الخدمة تعتمد على مهارة وأسلوب وكفاءة مقدمها، وزمان ومكان تقديمها، كما أن مقدم الخدمة يقدم خدماته بطرق متنوعة استناداً إلى ظروف تقديمها (فموظف المصرف يختلف أسلوب تعامله مع الزبائن وفقا لظروفه النفسية والاجتماعية ... الخ) كما أن وجود عشرة أفراد داخل المصرف باختلاف امزجتهم ومواقفهم وحاجاتهم ورغباتهم الشخصية يؤثر في تقديم الخدمة ومستوى الاشباع المتحقق منها (الصميدعي و يوسف، ٢٠٠٥ :٢٨).

ث . سرعة التلف : يعني عدم إمكانية خزنها أو بيعها أو استخدامها لاحقاً (البكري والرحومي، ٢٠٠٨ :٧٩).

٧ . تصنيف الخدمات المصرفية :

إن نوعية المخرجات التي يقدمها المصرف هي عبارة عن خدمات حتى وأن كثر الكلام في ايامنا هذه عن الصناعة المصرفية، ونجد أن تشكيلة الخدمات المصرفية تتضمن عدة أوجه لتقديمها (عبد الرحيم، ٢٠١١ :١٣) وكالأتي :

أ . الخدمات الصرفة : ويتحصل عليها فقط عن طريق عمل خدمي يؤديه موظفو المصرف، ومن قبيل ذلك خدمات الاستشارة، والهندسة المالية.

ب . الخدمات المختلطة : وهي الخدمات التي تجمع بين أداء عمل خدمي ومنتج للتجهيز في الوقت نفسه إذ مع التطور الحاصل في مجال الاعلام الآلي في المصارف، فإن هذه الخدمات تطورت بشكل كبير على حساب الخدمات الصرفة، ونجد أن خدمات الاستشارات أصبحت تعتمد بشكل متزايد على وسائل أخرى، كالانظمة الخبيرة وانظمة الاعلام الآلي للمساعدة على اتخاذ القرارات، وفي وقتنا الحالي، فإن معظم الخدمات المصرفية تحمل في طياتها قدراً كبيراً من التكنولوجيا.

ثانيا . دراسات سابقة

١ . دراسات عربية :

أ . دراسة الطيب، سعود موسى و شحاتيت، محمد عيسى ٢٠١١ وكانت بعنوان تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية ((حالة الاردن))

هدفت الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق المصارف التجارية في الاردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها، وبما أن المصارف التجارية في الاردن تعمل في بيئة مرتفعة المخاطر، لذلك فإن تدعيم هذه المصارف لمراكزها المالية يكون من خلال تطبيق معايير السلامة المالية والمصرفية، ويعد معيار كفاية رأس المال معياراً دولياً يمثل الحد الادنى من متطلبات السلامة والأمن المالي، وتحاول الدراسة الاجابة عن التساؤل الأتي : هل كان لرفع رأس مال المصارف التجارية في الاردن أثر في ربحيتها ؟

وللاجابة على السؤال استعملت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لـ12 مؤشراً للربحية ولجميع المصارف التجارية وعددها 15 ، للمدة 2000 - 2007 وكان عدد المشاهدات 1440 واستثنت الدراسة بيانات عام 2008 لوجود الازمة المالية العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا أثر معنوي لتطبيق معيار كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية في الاردن أو كان له أثره سلبي، ولم يكن هناك أثر إيجابي لزيادة رأس المال الا على ثلاث نسب للربحية.

ب . دراسة بو عبدلي، احلام ٢٠١١ وكانت بعنوان سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد اصلاحات ١٩٩٠.

هدفت هذه الدارسة إلى مقارنة دور رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري في أداء المصرف إذ امتدت المدة الزمنية قبل ١٩٩٠ لمدة ٣ اعوام أما بعد ١٩٩٠ فكانت لمدة ١٦ عاماً.

وباستخدامها للمنهج الوصفي في التحليل توصلت الدراسة إلى أن رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري بعد عام ١٩٩٠ له دور في مواجهة الخسائر المتوقعة في اصول البنك، وازدياد قدرة البنك على تغطية الخسائر المحتملة من القروض، وارتفاع قدرة البنك على مواجهة السحوبات على الودائع، أي أنه وبشكل عام قد تحسن الأداء المالي للمصرف بعد عام ١٩٩٠.

ت . دراسة حمدان، علام محمد و عناسوة، محمد سلامة والعتيبي، محمود حسني ٢٠١٢ وكانت بعنوان أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الاردنية ((دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨))

سعت الدارسة إلى إيضاح أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وكذلك إلى اختبار أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المصارف المدرجة في سوق عمان للأوارق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير العلاقات باستخدام أسلوب التحليل الكمي، لبيانات عينة مكونة من 15 مصرفاً للمدة 2003 – 2008 والتي رتبت بطريقة تحقق الانحدار المشترك مع استخدام مجموعة أخرى من الأساليب الاحصائية الوصفية ومقاييس اختبار الارتباط الذاتي، والتداخل الخطي، وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

واظهرت الدارسة وجود أثر لهيكل الملكية في الاستثمار بالبرمجيات، واجهزة الصراف الآلي، بينما لا أثر لهيكل الملكية في خدمة المصرف الناطق، وخدمات مصرف الانترنت، والفروع الالكترونية وخدمة الصيرفة عبر الرسائل القصيرة، ومن جانب اخرى وجدت الدارسة تأثيراً موجباً لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في القيمة السوقية المضافة، والعائد على السهم الاعتيادي، والعائد على الاصول للمصارف الاردنية، بينما لم يكن له دور في العائد على الاستثمار.

ث . دراسة المدهون، خالد محمد ٢٠١٣ وكانت بعنوان نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية

هدفت هذه الدارسة إلى توضيح العوامل الداخلية (حجم البنك، عمر البنك، قيمة الاستثمارات، قيمة الإحتياطيات، عدد فروع البنك، نسب الربحية) والمؤثرة في جذب الودائع في البنوك التجارية

لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام عدة مناهج للبحث منها الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي والوصفي التحليلي وباستخدام أسلوب المسح الشامل لجميع البنوك التجارية العاملة في فلسطين للمدة 2000 – 2010.

وبعد إجراء عملية التحليل القياسي وفي محاولة لأثبات فرضية البحث التي نصت على أنه لا تتأثر الودائع في البنوك التجارية بالعوامل الداخلية، كانت نتائج الدراسة فيما يخص العوامل الداخلية متنوعة أما ما يخص الإحتياطيات (والتي هي جزء من حقوق المساهمين) فلقد كانت تؤثر طردياً في معظم أنواع الودائع باستثناء ودائع التوفير التي جاءت نتائج التحليل لها عكسية وهذا ما لا يتفق مع التاصيل العلمي للدراسة، واوصت الدراسة بضرورة اخذ العوامل الداخلية في الحسبان عند محاولة جذب الودائع.

٢ . دراسات اجنبية :

أ . دراسة Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A 2007

كانت بعنوان **"هيكل رأس المال، المخاطر، والأداء في الصناعة الاوربية المصرفية"** وسعت إلى دراسة الأداء والمخاطر لعينة من 181 مصرفا من 15 دولة اوربية خلال المدة من عام 1999 ولغاية عام 2004 وتقييم أثر هيكل حقوق المساهمين في نسب الربحية وكفاءة الكلف والمخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الحكومية تحقق نسب ربحية منخفضة قياساً بالمصارف الخاصة، على الرغم من انخفاض تكاليفها. وإن المصارف الحكومية تعاني من ضعف في جودة القروض وارتفاع المخاطر المالية على العكس من المصارف الخاصة. فضلاً عن أن آثار مزيج التمويل ينعكس على تشكيل الموجودات المصرفية بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة.

ب . دراسة Berger,A & Bouwman,C 2013

كانت بعنوان **"أثر رأس المال في الأداء المصرفي خلال الأزمات المالية"** وهدفت الدراسة إلى قياس قدرة رأس المال المصرفي في استمرار الحصة السوقية والحفاظ عليها خلال الأزمات المصرفية، والأزمات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن رؤوس الأموال تساعد المصارف الصغيرة على تجنب آثار الأزمات المصرفية والأزمات الاقتصادية فهي تمكنها من البقاء والحفاظ على حصتها السوقية. فضلاً عن أن رأس المال يعزز أداء المصارف المتوسطة والكبيرة في المقام الأول في أثناء الأزمات المصرفية.

ثالثا . الفجوة البحثية

من خلال مراجعة الدراسات التي تم جمعها يتضح أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة بالأتي :

١ . منهج البحث : لقد اختار كل من (الطيب وشحاتيت) و (Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A) و (حمدان وعناسوة والعتيبي) المنهج الكمي القياسي، في حين فضل (المدهون) المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم (بو عبدلي) و (Berger,A & Bouwman,C) المنهج الوصفي، أما البحث الحالي فقد انتهج المنهج التجريبي.

٢ . مجتمع وعينة البحث : من حيث الأسلوب فإن كلاً من (الطيب وشحاتيت) و (حمدان وعناسوة والعتيبي) و (Berger,A & Bouwman,C) قد تطابقوا مع البحث الحالي في استخدام عينة من مجتمع واحد، (بو عبدلي) كانت دراستها دراسة مقارنة من مجتمع واحد واستخدم (المدهون) أسلوب المسح الشامل لمجتمع واحد في حين تعددت مجتمعات دراسة (Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A)، أما نوع المجتمع فقد تميز به البحث الحالي فضلاً عن تميزه في طريقة اختيار العينة.

٣ . موضوعة البحث : لم يقترب البحث الحالي مع أي من الدراسات السابقة في اختيار موضوع البحث على مستوى نوع متغيرات البحث ولا طريقة ربط العلاقات بين هذه المتغيرات.

فرضية البحث

استند البحث الى فرضية رئيسة مفادها الأتي :

H0 : لا تؤثر حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية

H1 : تؤثر حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية

اساليب جمع البيانات

أولاً . البيانات الأساسية : لقد تم جمعها من التقارير الفصلية للمصارف عينة البحث.

ثانيا . البيانات الثانوية : لقد تم جمعها من الكتب العربية والاجنبية والرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث المنشورة و التقارير المالية للمصارف العراقية التجارية الخاصة.

منهج البحث

لقد تم استخدام المنهج التجريبي وذلك عن طريق قياس العلاقة الكمية بين متغيرات البحث واستخراج معامل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومعلمات نماذج الانحدار باستخدام (برنامج الاحصاء الاقتصادي E-Views)، ومن ثم التحليل الوصفي للأسباب التي سوف تظهر عليها نتائج التحليل الكمي.

حدود البحث

أولاً . الحدود الزمانية : سلسلة زمنية من ٢٤ مشاهدة ابتدات من الفصل الأول لعام ٢٠١١ ولغاية الفصل الرابع لعام ٢٠١٦.

ثانيا . الحدود المكانية : وتكونت من مصرفين هما المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية.

مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويعود السبب في اختيار مجتمع البحث إلى أن هيئة الأوراق المالية العراقية، تشترط نشر القوائم المالية الفصلية للمصارف كشرط للادراج، فضلاً عن أن هذه القوائم المالية مصدقة من مراقب حسابات خارجي.

عينة البحث

انتخبت عينة مقدارها ١٠٪ من مجتمع البحث الذي كان ٢٤ مصرفاً مرتبة كما وردت في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية ٢٠١٧ واستخدم أسلوب العينة العنقودية لاختيار عينة البحث وكانت طريقة حساب العينة كالأتي :

أولاً . عدد مصارف العينة = مجتمع البحث × نسبة العينة

= ٢٤ × ١٠٪ = ٢,٤ ويقرب الى اقرب عدد صحيح = ٢ مصرف

ثانيا . المصارف عينة البحث = مجتمع البحث ÷ عدد مصارف العينة

= ٢٤ ÷ ٢,٤ = ١٠

عليه فإن عينة البحث تكونت من المصرف رقم ١٠ وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية والمصرف رقم ٢٠ وهو مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية.

التحليل الاحصائي لبيانات المصرف العراقي الأسلامي للاستثمار والتنمية

أولاً . معامل الانحدار المتعدد لرأس المال و الإحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية

لقد بلغت قيمة F المحسوبة ٢,١١ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (٢ ، ٢١) والبالغة ٣,٧٤ فإن معادلة خط الانحدار للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية غير دالة احصائياً هذا على الرغم من معنوية معامل بيتا لرأس المال إذ ظهرت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١، وكما هو مبين في الجدول الأتي:

(جدول ١ : الانحدار المتعدد لمتغيرات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
رأس المال	١٢,٦٣	٦,٩٣-	٢,٠١	٠,١٧	٢,١١
الإحتياطيات		٠,٠٠	٠,٧٦		
القيمة الجدولية للـ(t) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (٢ ، ٢١) = ١,٧١					
القيمة الجدولية للـ(F) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (٢ ، ٢١) = ٣,٧٤					
المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.					

ثانيا . معامل الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع :

١ . لقد بلغت قيمة F المحسوبة ٣,٥٢ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١ ، ٢٢) والبالغة ٤,٣٠ فإن معادلة خط الانحدار لإجمالي حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائياً هذا على الرغم من معنوية معامل بيتا لإجمالي حقوق المساهمين إذ بلغت قيمة t المحسوبة وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١.

٢ . لقد بلغت قيمة F المحسوبة ٣,٧١ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١ ، ٢٢) والبالغة ٤,٣٠ فإن معادلة خط الانحدار لرأس المال في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائياً هذا على الرغم من معنوية معامل بيتا لرأس المال إذ بلغت قيمة t المحسوبة وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١.

٣ . لقد بلغت قيمة F المحسوبة ٠,١٤ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١ ، ٢٢) والبالغة ٤,٣٠ فإن معادلة خط الانحدار للإحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائياً، فضلاً عن إن معامل بيتا للإحتياطيات غير دالة احصائياً إذ بلغت قيمة t المحسوبة ٠,٣٤ وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١. والجدول الأتي يبين نتائج عملية التحليل الحصائي :

(جدول ٢ : الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
إجمالي حقوق المساهمين	١٥,١١	٥,١٩-	١,٨٧	٠,١٤	٣,٥٢

راس المال	١٥,٠٣	٥,٥٠-	١,٩٢	٠,١٤	٣,٧١
الإحتياطيات	٧,١٩	٠,٠٠	٠,٣٤	٠,٠٠٦	٠,١٤
القيمة الجدولية للـ(t) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (١ ، ٢٢) = ١,٧١					
القيمة الجدولية للـ(F) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (١ ، ٢٢) = ٤,٣٠					
المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.					

بنا على ما تقدم فاننا نرفض فرضية الوجود ونقبل فرضية العدم H0 بالنسبة للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية والتي تنص على أنه ((لا توجد علاقة معنوية بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية))، وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تحليل بيانات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية جاءت مخالفة للتاصيل العلمي للبحث.

التحليل الاحصائي لبيانات مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

أولاً . معامل الانحدار لرأس المال والإحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية

لقد بلغت قيمة F المحسوبة ١,١٦ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (٢ ، ٢١) والبالغة ٣,٧٤ فان معادلة خط الانحدار لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية غير دالة احصائياً، فضلاً عن أن معاملات بيتا غير دالة احصائياً إذ ظهرت قيمة t المحسوبة لرأس المال والإحتياطيات والبالغة (١,٠٩ و ٠,٤٥) على التوالي وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة ١,٧١، وكما هو مبين في الجدول الأتي:

(جدول ٣ : الانحدار المتعدد لمتغيرات لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيم معملات بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
رأس المال	٥٩,٥٨	٥,٨٩-	١,٠٩	٠,١	١,١٦
الإحتياطيات		٨,٥٥-	٠,٤٥		
القيمة الجدولية للـ(t) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (٢ ، ٢١) = ١,٧١					
القيمة الجدولية للـ(F) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (٢ ، ٢١) = ٣,٧٤					
المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.					

ثانيا . معامل الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع

١ . لقد بلغت قيمة F المحسوبة ٢,٤٧ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١ ، ٢٢) والبالغة ٤,٣٠ فإن معادلة خط الانحدار لإجمالي حقوق المساهمين في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائياً، فضلاً عن إن معامل بيتا لإجمالي حقوق المساهمين غير دالة احصائياً إذ بلغت قيمة t المحسوبة ١,٥٧ وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١.

٢ . لقد بلغت قيمة F المحسوبة ٢,٢٠ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١ ، ٢٢) والبالغة ٤,٣٠ فإن معادلة خط الانحدار لرأس المال في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائياً، فضلاً عن إن معامل بيتا لرأس المال غير دالة احصائياً إذ بلغت قيمة t المحسوبة ١,٤٨ وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١.

٣ . لقد بلغت قيمة F المحسوبة ١,١١ وهي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١ ، ٢٢) والبالغة ٤,٣٠ فإن معادلة خط الانحدار للإحتياطيات في إيراد الخدمات المصرفية غير دالة احصائياً، فضلاً عن إن معامل بيتا للإحتياطيات غير دالة احصائياً إذ بلغت قيمة t المحسوبة ١,٠٥ وهي أقل من قيمة t الجدولية والبالغة ١,٧١. والجدول الأتي يبين نتائج عملية التحليل الحصائي :

(جدول ٤ : الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات المصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
إجمالي حقوق المساهمين	٥٩,٤١	٦,٣٦-	١,٥٧	٠,١	٢,٤٧
رأس المال	٥٦,٦٦	٦,٩٨-	١,٤٨	٠,٠٩	٢,٢٠
الإحتياطيات	٤٩,٠٨	٠,٠٠	١,٠٥	٠,٠٤	١,١١
القيمة الجدولية للـ(t) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (١ ، ٢٢) = ١,٧١					

القيمة الجدولية للـ(F) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة الحرية البالغة (١ ، ٢٢) = ٤,٣٠
المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views.

بناء على ما تقدم فاننا نرفض فرضية الوجود ونقبل فرضية العدم H0 بالنسبة لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية والتي تنص على أنه ((لا توجد علاقة معنوية بين حقوق المساهمين وإيراد الخدمات المصرفية))، وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تحليل بيانات مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية جاءت مخالفة للتاصيل العلمي للبحث.

اسباب عدم ظهور علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

أولاً . وجود قطوعات في السلسلة الزمنية فيما يخص المتغير التابع وهذا ما اظهره جدول بيانات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في (الفصل الثالث عام ٢٠١٢، والفصل الرابع عام ٢٠١٥ والفصل الرابع عام ٢٠١٦).

ثانيا . وجود فروق بين حجم مبالغ المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فالمتغيرات المستقلة مبالغها بالمليارات أما إيراد الخدمات المصرفية فمبالغها بالملايين، وهذا ما يوضحة الشكل البياني الأتي:

(شكل ٢ : الرسم البياني لإجمالي حقوق المساهمين و إيراد الخدمات المصرفية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)

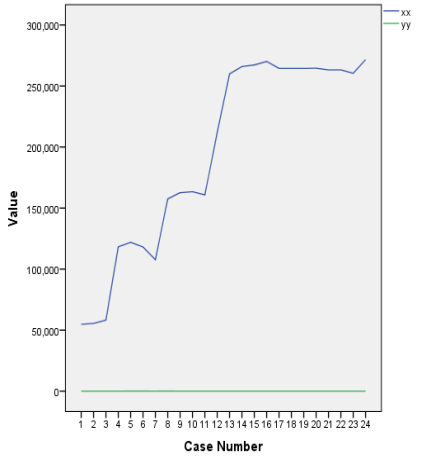

(شكل ٣ : الرسم البياني لإجمالي حقوق المساهمين و إيراد الخدمات المصرفية لمصرف كورد ستان الدولي للاستثمار والتنمية)

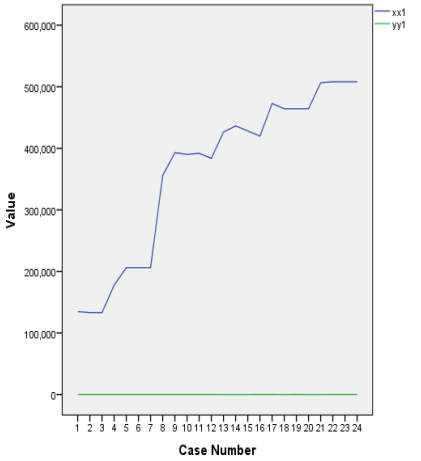

المصدر : من اعداد الباحث

ويلاحظ أنه وفي المصرفين عينة البحث أن إيراد الخدمات المصرفية يفقد حساسيته تجاه التغير في إجمالي حقوق المساهمين ويظهر بخط مستقيم بسبب صغر مبالغها.

ثالثا . وجود مشكل ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة (ومشكلة الارتباط الذاتي هي علاقة ارتباط تظهر بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة وهذا يؤدي إلى نتائج خاطئة في التحليل الاحصائي) الجدول الأتي يبين معامل الارتباط بين رأس المال والإحتياطيات :

(جدول ٥ : معامل الارتباط بين رأس المال والإحتياطيات للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ولمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)

اسم المصرف	معامل الارتباط	Sig
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	٠,٥٤	٠,٠٠٦
مصرف كورد ستان الدولي للاستثمار والتنمية	٠,٤٥	٠,٠٢٧
المصدر : من اعداد الباحث		

وتجدر الإشارة إلى أن من اوجد هذه المشكلة هو المصرف نفسه من خلال قراره بزيادة الإحتياطيات والأرباح المحتجزة كلما ازداد رأس مال المصرف.

رابعا . زيادة مستمرة في رؤوس أموال المصارف العراقية التجارية الخاصة خلال مدة البحث ناتجة عن قرار البنك المركزي العراقي المرقم (١٩٢٤/٣/٩) والصادر في ٢٠١٠/١٠/١٧ بزيادة رؤوس أموال هذه المصارف أي أن الزيادة جاءت بتأثير خارجي وليست نمواً طبيعياً في رأس المال.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً . الاستنتاجات

١ . إن إيراد الخدمات المصرفية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية لا يتأثران بحقوق المساهمين إذ بلغ معامل التحديد لمعادلة خط الانحدار المتعدد لكل منهما (٠,١٧ و ٠,١٠) على التوالي وإن كل معادلات الانحدار سواء الخطية البسيطة أو المتعدد غير ذات دلالة احصائية.

٢ . يعاني القطاع المصرفي العراقي من اختلالات في هيكل التمويل، إذ فرض البنك المركزي العراقي على كل المصارف أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها بصورة مستمرة وبطريقة لا تعكس تطوراً طبيعياً لها، فضلاً عن عدم قيام المصارف باحتجاز الأرباح خلال المدة المبحوثة ولاسباب مجهولة.

٣ . عدم اهتمام المصارف بإيراد الخدمات المصرفية إذ أنه يكاد لا يشكل نسبة تذكر من صافي الإيرادات، وبلغ في اغلب الاحيان مبالغ مقاربة للصفر.

٤ . وجود قصور من البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية التجارية الخاصة في توعية دوائر الدولة والمواطنين على حد سواء بأهمية الاستفادة من الخدمات المصرفية.

ثانيا . التوصيات

١ . اعادة النظر في تصنيف الإيرادات إلى إيراد العمليات والخدمات والاستثمار وتحديد كل ما من شأنه أن يدخل في إيراد الخدمات المصرفية وسوف يزيد من هذا الإيراد خصوصاً أن بعض العمليات المصرفية تتضمن إيراداً يصنف كإيراد خدمات مصرفية.

٢ . قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسب للزيادة في رؤوس أموال المصارف العراقية معتمداً على نتائج اعمالها، والاستغناء عن النهج الحالي بفرض زيادة مقطوعة على كل المصارف.

٣ . على البنك المركزي والمصارف العراقية التجارية الخاصة مسؤولية توفير المناخ المناسب للمواطنين للاستفادة من الخدمات المصرفية وذلك عن طريق خلق جو من الثقة لدى الزبائن وتنويع الخدمات بحيث تلبي جميع الإحتياجات.

المصادر

أولاً . الكتب العربية

١ . احمد، احمد محمود ٢٠٠١ "تسويق الخدمات المصرفية مدخل نظري تطبيقي" دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

٢ . البكري، ثامر والرحومي، احمد ٢٠٠٨ "تسويق الخدمات المالية" اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

٣ . حسن، احمد ١٩٩٩ "الاوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي قيمتها واحكامها" دار الفكر المعاصر، الطبعة الاولى، بيروت.

٤ . حنفي، عبد الغفار وقريقاص رسمية ٢٠٠٠ "اسواق المال" الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية.

٥ . الرفيعي، افتخار محمد مناحي و بني لام علي حسين نوري ٢٠١٦ "المصارف الاسلامية" دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.

٦ . رمضان، زياد و جودة، محفوظ ٢٠٠٣ "الاتجاهات المعاصرة في البنوك" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

٧ . الزبيدي، حمزة محمود ٢٠٠٤ "الادارة المالية المتقدمة" دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان.

٨ . السعودي، جميل الزايدانين ١٩٩٩ "اساسيات في الجهاز المالي المنظور المالي" دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان.

٩ . الشماع، خليل محمد حسن ١٩٩٠ "مقررات لجنة بازل حول كفاية راس المال الملاءة المصرفية واثرها على المصارف العربية" بيروت.

١٠ . الصرن، رعد حسن ٢٠٠٨ "عولمة جودة الخدمات المصرفية" دار التواصل العربية للطباعة والنشر والتوزيع ومؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

١١ . الصميدعي، محمود جاسم و يوسف، ردينة عثمان ٢٠٠٥ "التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي" دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

١٢ . العامري، محمد علي ٢٠٠١ " الادارة المالية" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الاولى، جامعة بغداد.

١٣ . العلاق، بشير عباس ٢٠٠١ "ادارة المصارف" مطبعة جامعة التحدي، عمان.

١٤ . هندي، منير صالح ١٩٩٤ "ادارة المنشات المالية" منشاة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

١٥ . هندي، منير صالح ١٩٨٩ "الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر" المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

ثانيا . البحوث المنشورة
١ . بوعبدلي، احلام ٢٠١١ "سياسة راس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد اصلاحات ١٩٩٠ ((دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري))" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد١٣.
٢ . حمدان،علام محمد و عناسوة، محمد سلامة و العتيبي، محمود حسني ٢٠١٢ "اثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات واثرها في أداء المصارف الاردنية ((دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨))" مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد٢٠ العدد ٢.
٣ . الطيب، سعود موسى وشحاتيت، محمد عيسى ٢٠١١ "تحليل قياسي لتطبيق كفاية راس المال على ربحية البنوك التجارية ((حالة الاردن))" مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ٣٨ العدد٢.
٤ . عبد الفتاح، احمد ١٩٩٤ "قرارات لجنة بازل وادارة الامول في المصارف" مجلة المصارف العربية، المجلد١٤ العدد ١٦٠.
٥ . عمر، محمود عبد السلام ١٩٩٦ "التطورات الاخيرة في انشطة بازل" مجلات الدراسات المالية والمصرفية، العدد١ المجلد٤.
٦ . المدهون، خالد محمد ٢٠١٣ "نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية" مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات العدد ٥.

ثالثا . الرسائل والاطاريح العلمية
١ . صبيح، موسى احمد ٢٠٠٩ "التسويق المصرفي" اطروحة دكتوراة في العلوم الادارية تخصص تسويق، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية العلوم الادارية.
٢ . هواري، معراج ٢٠٠٥ "تاثير السياسات على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية ((دراسة ميدانية))" اطروحة دكتوره في علوم التسيير، جامعة الجزائر.
٣ . عبد الرحيم، ناديه ٢٠١١ "تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
٤ . المزوري، حسين احمد ٢٠٠٥ "اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية راس المال واثره في ادارة اموال المصرف" اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

رابعا . التقارير المنشورة
١ . التقرير السنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧.
٢ . التقارير الفصلية للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية (٢٠١١ – ٢٠١٦).
٣ . التقارير الفصلية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية (٢٠١١ – ٢٠١٦).

خامسا . المصادر الاجنبية
1 . Berger,A & Bouwman,C 2013 "how does capital affect bank performance during financial crises" Journal of Financial Economics, pp 146-176.
2 . Iannotta,G & Nocera,G & Sironi,A 2007 "Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry" Journal of Banking and Finance, pp 2127-2149.
3 . Reed, Edward w & gill Edward k 1989 "commercial banking" 4thed, n.j.prentice-hall, usa.
4 . Rose, peter s 1991 "commercial bank management" Homewood Irwin, boston.